تطور الإنفاق العام ودور الدولة في تحقيق النمو الاقتصاد الليبي خلال الفترة [1990-2012]

د. أحمد عبد الله عون
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الزيتونة

الملخَّص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي، وهو مؤشر على مدي تدخُّل الدولة في النشاط الاقتصادي؛ لتحقيق بعض الأهداف والدور الذي يمكن أنْ يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي بشقيه الاستهلاكي و الرأسمالي من خلال تحليل كل منهم.

تناولت دور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي، واستعراض دور الدولة في توزيع نصيب الفرد من الإنفاق العام، وتوصلت إلى أنَّ الاعتماد في التمويل على الإيرادات النفطية حصيلة التصدير من مادة النفط الخام ممَّا يجعل الاقتصاد الليبي ومصادر تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية رهينة الطلب الخارجي، التي تتأثر بالتطورات فيما يخص التبادل التجاري الدولي.

ثم تناولت تطور نصيب الفرد من الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 – 2012)، كما تناولت تطور الإنفاق العام، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي.

وتوصلت إلى أنَّ التوسُّع في الإنفاق العام قد حقق زيادة في معدَّلات النمو الاقتصادي، في إطار تحليل دور الدولة وعلاقته بتطور دور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي، فنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، تعد من المؤشرات المهمة في هذا الخصوص، حيث تغير البيانات المتاحة في الجدول رقم (2) من

خلال النسبة فقد بلغت في المتوسط 50%، وذلك خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أقصي مستوى لها عام2011 بحوالي73%، **وهذا يؤكد** صحة الفرض الأول بأنَّ هناك ما يدل على أنَّ الزيادة التي حصلت في الإنفاق العام في ليبيا خلال الفترة ما بين (1990-2012)، قد أدَّت إلى إحداث تزايد في معدَّلات نمو الإنفاق **(**الاستهلاكي والرأسمالي**) في** الاقتصاد.

وفى هذا السياق يمكن تفسير ذلك من خلال السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي، وبخاصة سياسة الإنفاق، كانت تفضِّل وبشكل مستمر المحافظة على مستوى الإنفاق الاستهلاكي، وبالشكل الذي يكون فيه أكثر استقراراً من الإنفاق الرأسمالي العام، مع وجود علاقة عكسية في المدى الطويل بين الإنفاق العام الرأسمالي(الاستثماري) والإنفاق العام الاستهلاكي، وهو ما يتفق مع أنَّ الدولة هي المموِّل الرئيسي لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.

الكلمات المفتاحية بالانجليزية The opening words

The evolution of public spending – General characteristics of Libyan economy –The structure of public spending has evolved –Gross domestic resulting – Show the role of the state resulting – distribution of per capita public spending.

مقدمة:

ازداد الاهتمام بالدور الهام والمهم الذي يمكن أنْ تلعبه السياسة المالية في النشاط الاقتصادي، وبخاصة في جانب الإنفاق. وفي هذا الإطار يحظى الإنفاق العام باهتمام بالغ النظر للدور الذي يلعبه في توفير السلع والخدمات التي يتعيَّن على الدولة تقديمها في سباق سياسة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة توزيع الدخل، كما أنَّ الاهتمام بالإنفاق العام في الدول النامية يأخذ أهمية أكبر من واقع

الدور القيادي الذي يقوم به الاستثمار العام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان إحداث التغيرات الهيكلية المصاحبة لها.

وبالرغم من أنَّ دور الإنفاق العام في النمو الاقتصادي لا يزال محل جدل فيما بين الأوساط العلمية والأكاديمية، إلا أنَّ نتائج تصنيف سياسات الموازنة العامة تتلخَّص في حزمتين رئيستين: هما حزمة السياسة التمويلية (مصادر التمويل)، وحزمة السياسة الإنفاقية (برامج الإنفاق)، فتركيز هذه الدراسة ينصب بشكل أكبر على سياسات الإنفاق العام، تحت اعتبار أنَّ دور الإنفاق العام عموماً، وفي الاقتصاد الليبي خاصة، يمثِّل المتغير المهيمن على النشاط الاقتصادي، والمحرك الرئيسي لعملية النمو والتنمية الاقتصادية.(أبوخشيم،2008،141).

مشكلة الدراسة:

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية الهدف الأساسي الذي تتطلَّع إليه مجتمعات وشعوب العالم، حتى أضحي هذا الأمر فرضية مصانة لا جدال فيها، ولا مجال للطعن بها ضمن واقع الحضارة المعاصرة. وعلي الرغم من ظهور النظرية الكنزية في الفترة التي أعقبت الأزمة المالية الأولى، وعلي الرغم من التقدم التكنولوجي الهائل الذي حدث في السنوات الأخيرة، فقد عجزت السياسات الحكومية والسياسات الخاصة والمستمدة أصولها من علم الاقتصاد ومفاهيمه السائدة عن معالجة بعض المسائل المتعلِّقة بالإنفاق العام، فالاعتماد على النمو في القطاعات غير النفطية على السياسة المالية يبرز **مشكلة أساسية** تتمثَّل في الروابط المالية التي تعمل من خلال البيروقراطية، وتعتمد على إدارة وقدرة الدولة علي استخدام هذه الروابط للبدء بعملية التنمية أولاً، وقياداتها بعد ذلك.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بأنَّ الإنفاق العام يؤدي دوراً رئيساً ومحورياً في مجمل النشاط الاقتصادي أيضاً تتبلور أهمية الدراسة في معرفة محدّدات الإنفاق العام والنمو

الاقتصادي، وهذا سوف يسهم في توجيه السياسات الاقتصادية وتخطيط اتجاهات القطاعات الاقتصادية بما يلائم معطيات الاقتصاد الليبي، كما تتمثَّل أهمية الدراسة في تحديد أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة من خلال محاوره التعرُّف على دور الإنفاق العام في عملية التنمية الاقتصادية؛ نظراً لضعف القطاع الخاص من الناحية التمويلية والفنية والإدارية والتنظيمية من جهة، ولامتلاك الدولة لدخل النفط والغاز الطبيعي، باعتباره المصدر الرئيسي في التأثير على عناصر الإنفاق وتوفير العملات الصعبة من جهة أخرى، والتخلُّص من الاعتماد على المورد الوحيد.

فرضية الدراسة:

تتمثَّل فرضية الدراسة في الأسئلة التالية:

1- إنَّ الزيادة التي حصلت في الإنفاق العام في ليبيا خلال الفترة ما بين (1990-2012)، قد أدت إلى إحداث تزايد في معدلات نمو الإنفاق(الاستهلاكي والرأسمالي).

2- أنَّ هناك ما يدل على وجود علاقة طردية ما بين الإنفاق العام وتطور نصيب الفرد من الإنفاق.

3- أنَّ هناك ما يدل على وجود علاقة عكسية ما بين الإنفاق (الاستهلاكي، والرأسمالي).

حدود الدراسة:

1- الحدود المكانية : (الاقتصاد الليبي).

2- الحدود الزمنية: (1990-2010).

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي، وذلك من خلال الاعتماد على تجميع البيانات والمعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وذلك بهدف تشخيص

الوضع ودراسة العلاقات بين ظاهرة وظاهرة أخرى، فيقوم الباحث بدراسة وصفية عميقة عندما يتم الربط بين تطور الإنفاق العام، ومعدَّل النمو الاقتصادي وتحليل تطور البيانات والمعلومات المرتبطة باستعراض دور الدولة في توزيع نصيب الفرد من الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي، ومن خلال هذه الدراسة سوف نتطرَّق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي.

المبحث الثاني: استعراض دور الدولة والخصائص العامة للاقتصاد الليبي.

المبحث الأول– تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي:

شهد الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة تقلُّبات سواء في مستويات أو معدلات نموه، أو في نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ويتضح من ذلك توجُّه الإنفاق العام إلى النمو بشكل مفرط في سنوات ازدهار الصادرات، كانعكاس لقدرة الدولة على التوسُّع في إنفاقها العام دون اللجوء إلى سياسات مالية تنطوي على فرض ضرائب جديدة، أو رسوم جديدة، وإحداث تغيرات في الأنظمة الضريبية المعمول بها.

جدول رقم (1) تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 – 2012)

القيمة بالمليون دينار بالأسعار الجاري

السنة	إيرادات النفط	الإنفاق الاستهلاكي	الإنفاق الرأسمالي العام	الإنفاق العام	معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي%	معدل نمو الإنفاق الرأسمالي العام%	معدل نمو الإنفاق العام%
1990	1993	4،1997	702.0	2699.4	–	–	–
1991	2230	7،2375	723.3	3099	9،18	7،2	6،21
1992	1267	2755.4	608.5	3363.9	16	(15)	1
1993	1333	2123.9	405.5	2529.4	(9،22)	(3،33)	(2،56)
1994	1410	2245.9	507.3	2753.2	7،5	8،8	5،14

السنة	إيرادات النفط	الإنفاق الاستهلاكي	الإنفاق الرأسمالي العام	الإنفاق العام	معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي%	معدل نمو الإنفاق الرأسمالي العام%	معدل نمو الإنفاق العام%
1995	2284	2370.0	318.9	2688.9	5،5	(3،2)	2،3
1996	3494	2887.8	660.9	3548.7	8،21	5،107	9،128
1997	3455	3505.4	943.0	4448.4	4،21	8،42	6،64
1998	2551	3163.8	588.9	3752.7	(7،9)	(6،37)	(3،47)
1999	3444	2966.9	794.1	3761	2،6	35	2،41
2000	2،2459	3153.2	1541.0	4694.2	3،6	94	3،100
2001	3603	3596.6	1539.0	5135.6	0،14	5،1	5،15
2002	6551	4210.4	3701.7	7912.1	0،17	7،3	7،20
2003	7929	3577.7	2530.0	6107.7	(0،15)	5،2	(5،12)
2004	19480	4144.7	3581.4	7726.1	8،15	5،3	3،19
2005	34378	8282	5960	14242	8،99	4،66	2،166
2006	43566	9054	12324	21378	3،9	7،106	116
2007	48338	11890	18993	30883	3،31	9،18	2،50
2008	64417	11874.8	32240.7	44115.5	13،0	2،32	23،32
2009	0،35347	10252.9	25424.3	35677.2	(6،13)	4،25	8،11
2010	0،55713	15121.3	25878	40399.3	1،15	7،1	8،16
2011	1،15830	17580.1	18968.5	36548.6	2،16	(9،24)	(7،8)
2012	3،45932	36733.0	17208.6	53941.6	9،108	(2،9)	7،99

– مصرف ليبيا المركزي الإحصائيات النقدية والمالية خلال الفترة 2000 – 2010، إدارة البحوث والإحصاء، أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي، جدول رقم 4، ص ص 3،4، 5.

المصدر: من إعداد الباحث فيما يخص معدَّل نمو للإنفاق الاستثمار العام، ومعدَّل نمو الإنفاق الاستهلاكي مع الاستعانة بالتقارير المختلفة لمصرف ليبيا المركزي.

وفي هذا الإطار يحظى الإنفاق العام باهتمام بالغ للدور الذي يلعبه في توفير السلع والخدمات العامة التي يتعيَّن على الدولة تقديمها في سياق سياسة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة توزيع الدخل، كما أنَّ الاهتمام بالإنفاق العام في الدول النامية يأخذ أهمية أكبر من واقع الدور القيادي الذي يضطلع بالاستثمار العام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان إحداث التغيرات الهيكلية المصاحبة لها.(حوته، 2008، ص146).

وتشير البيانات في الجدول رقم(1) إلى تزايد الأهمية النسبية للأنفاق العام حيث وصلت إلى مستوى50،2% في عام 2007 مقارنة بمستوى لا يزيد عن 21،6% في عام 1991، وهذا يدل على ازدياد دور الدولة في النشاط الاقتصادي خلال تلك الفترة، و يشير من ناحية أخرى إلى ارتباط **موجب** بين مدى الوفرة في الإيرادات **النفطية** وبين التوسع في الإنفاق العام.(عبد الناصر،2008، ص ص144-146).

ويلاحظ خلال الفترة الدراسية (1990-2012) أيضاً أنَّ الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الرأسمالي قد نما كل منهما، سواء كقيمة مطلقة أو كنسبة من معدَّل النمو خلال هذه الفترة، حين ازدادت معدَّلات نسبة مساهمة الإنفاق الرأسمالي في نسبة الإنفاق العام ككل من نحو7،2% في عام1991 إلى 25،4% في عام 2009، وأنَّ الإنفاق الاستهلاكي نما بمعدلات أسرع، حيث تضاعفت حصته تقريباً في نسبة معدَّل للنمو الإنفاق العام من نحو 18،9% في عام1991 إلى نحو ،108،9% في عام2012.(مجلة البحوث الاقتصادية،2008 ص146).

ولعل في ذلك ما يدل على أنَّ الزيادة التي حصلت في الإنفاق العام في ليبيا خلال الفترة الدراسية قد أدت إلى إحداث تزايد في معدَّلات نمو الإنفاق(الاستهلاكي والرأسمالي) **في** الاقتصاد الليبي.

وفيما يتعلَّق بالنفقات الرأسمالية، والذي يمثِّل العمود الفقري لعملية التنمية الاقتصادية، فقد ازداد حيث سجَّل معدَّلات موجبة منذ بداية الفترة الدراسة، و حتى عام 2010، ثم أخذ في الانخفاض، حيث سجَّل معدَّلات سالبة منذ عام 2011، و حتى نهاية الفترة الدراسية.

وبمقارنة القيم المطلقة للإنفاق الاستهلاكي و الرأسمالي ومعدَّلات نموها، يتضح أنَّ الإنفاق الاستهلاكي كان أكثر استقراراً من الإنفاق الرأسمالي، وهو الأمر الذي يعكس الأهمية النسبية لكل منها في هيكل الإنفاق العام.

المطلب الأول- تطور هيكل الإنفاق العام ونسبته إلى الناتج الإجمالي للاقتصاد الليبي:

وفي هذا الإطار يمكن اعتبار سياسة الإنفاق العام، كأجراء فرعي في نظام الموازنة العامة ممَّا يستوجب انسجامها مع أهداف الموازنة العامة، وسياستها وجوانبها الأخرى، ويمكن تصنيف سياسات الموازنة العامة من خلال السياسة التمويلية والسياسة الإنفاقية، وفي الاقتصاد الليبي يمثِّل المتغير المهيمن على النشاط الاقتصادي لعملية النمو والتنمية الاقتصادية هو الإنفاق العام(السياسة الإنفاقية).

وينقسم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي إلى قسمين، أولهما الإنفاق الاستهلاكي، الذي يقتطع من ميزانية الدولة؛ لتغطية النفقات الإدارية التي تنفقها أجهزة الدولة لتسير أعمالها اليومية، مثل الإنفاق على المرتَّبات والأجور، والإنفاق على الخدمات، والسلع غير المعمِّرة والمحروقات، ونفقات الصيانة، في حين يتمثَّل النوع الثاني في الإنفاق التنموي (النفقات الرأسمالية)، أو التكوين الرأسمالي العام الثابت الإجمالي لدى الحكومة، ويشمل الإنفاق على مكوِّنات البنية الأساسية، وتحسين الأراضي، ووسائل النقل، والآلات والمعدات والتجهيزات.

جدول رقم (2) تطور الإنفاق العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 – 2012)القيمة بالمليون (نسبة مئوية).

السنة	الناتج المحلي الإجمالي(م)	معدَّل النمو%	الإنفاق الاستهلاكي كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الرأسمالي كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العام كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي
1990	5،9284	8،16	5،21	6،7	3،29
1991	5،10612	3،14	4،22	8،6	2،29
1992	0،10789	6،1	5،25	6،5	1،31
1993	5،11353	2،5	7،18	6،3	3،22
1994	5،9913	(6،12)	7،22	1،5	8،27
1995	10672.3	6،7	1،22	3.0	2،25

السنة	الناتج المحلي الإجمالي(م)	معدَّل النمو%	الإنفاق الاستهلاكي كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الرأسمالي كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العام كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي
1996	3،327،12	5،15	4،23	4،5	8،28
1997	5،800،13	9،11	4،25	8،6	2،32
1998	6،610،12	(6،8)	1،25	7،4	8،29
1999	2،075،14	6،11	21	6،5	6،26
2000	2،620،17	1،25	9،17	7،8	6،26
2001	7،618،21	7،22	6،16	1،7	7،23
2002	5،330،30	3،40	9،13	12.1	0،26
2003	7،360،37	2،23	6،9	8،6	4،16
2004	4،105،48	8،28	6،8	4،7	0،16
2005	7،450،66	1،38	5،12	9.0	5،21
2006	9،729،80	5،21	2،11	3،15	5،26
2007	3،260،89	6،10	3،13	3،21	6،34
2008	4،728،116	4،18	2،11	5،30	7،41
2009	6،2883،86	(4،18)	2،1	2.9	1،4
2010	2،538،102	8،18	7،14	7،24	4،39
2011	9،684،49	(5،51)	4،35	2،38	6،73
2012	9،674،117	136	2،31	6،14	8،45

المصدر: من إعداد الباحث مع الاستعانة بالتقارير المختلفة لمصرف ليبيا المركزي.

وفي إطار تحليل التطورات التي حدثت علي مكوِّنات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي (الاستهلاكي و الرأسمالي). (الفارس، عبد الرزاق ، 1992،ص64)

يتضح من الجدول رقم (2) أنَّ تطور الإنفاق العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي، وفيما يتعلَّق بحصة الفرد من النفقات العامة، فالبيانات للجدول رقم (2) تشير إلى أنَّ سياسة الإنفاق كانت تسعى في المقام الأول إلى تحقيق استقرار نسبي في حصة الفرد من النفقات الاستهلاكية، ففي الوقت الذي بلغت فيه حصة الفرد من النفقات الاستهلاكية(5،21%) من الإنفاق العام، مقابل(6،7%) للنفقات الرأسمالية، وذلك في عام

1990، ثم استمر تقريبه من هذه النسبة حتى عام 2006، حيث اصبحت3،15% لصالح النفقات الرأسمالية، مقابل2،11% لصالح النفقات الاستهلاكية.

وفي إطار تحليل تطور دور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي، فنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تعد من المؤشرات المهمة في هذا الخصوص، حيث تفيد البيانات المتاحة في الجدول رقم (2) أنَّ هذه النسبة قد بلغت في المتوسط 50%، وذلك خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أقصى مستوى لها عام 2011 بحوالي 73%.

وبمقارنة هذه النسب للنفقات الاستهلاكية والرأسمالية وفي إطار تحليل التطورات التي حدثت بين النفقات في الاقتصاد الليبي، يتضح أنَّ حصة الإنفاق الاستهلاكي قد ازداد في حين الإنفاق الرأسمالي انخفض لفترة من الدراسة ثم حدث العكس، ولعل في ذلك ما يدل على وجود علاقة عكسية ما بين الإنفاق (الاستهلاكي، والرأسمالي).

وأخيراً وفي إطار تحليل تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي، ينبغي الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات لعل أبرزها أنَّ دور الدولة في الاقتصاد الليبي، خاصة خلال الفترة (1990–2002) تحوَّل من الاهتمام بتوفير السلع والخدمات العامة ذات الصبغة العامة إلى تدخُّل مباشر لأغراض توليد الدخل وإعادة توزيعه بين فئات المجتمع، من خلال عدَّة قنوات يتمثل أثرها الأوضح في الإسهام المباشر للإنفاق الرأسمالي العام فيما هو متاح من رصيد رأسمالي مادي.

كذلك للزيادة في الإنفاق الرأسمالي العام (ميزانية التحوُّل) أو في تكوين رأس المال البشري الناجم عن هذه الزيادة أثر موجب على النمو، قد لا يظهر بشكل فوري، بسبب طول فترة العائد، ومن جانب آخر فالإنفاق الاستهلاكي (التسييري) يمكن أنْ يرتبط بشكل موجب مع النمو، إذا ما كان موجَّها بشكل كبير لصيانة الرصيد المادي والرأسمالي للمجتمع، بالشكل الذي ينعكس إيجابياً على التغير التكنولوجي.(شامية،1999، ص39).

المبحث الثاني–استعراض دور الدولة والخصائص العامة للاقتصاد الليبي:

إنَّ دور الدولة في النشاط الاقتصاد عبر الفترات الزمنية المختلفة، فقد تعدَّدت أشكال التدخُّل الحكومي في الاقتصاد بين التدخُّل المباشر والتدخُّل غير المباشر، أيضاً تعددت أدوات التدخُّل بين الأدوات السياسية من خلال توفير المناخ المناسب لدفع عملية النمو الاقتصادي،

وبين الأدوات الاقتصادية الأخرى، والمتمثِّلة في السياسات المالية والنقدية والتجارية، من أجل تحقيق السياسة الاقتصادية.

وفي هذا الإطار تطور دور الدولة عبر الفترات التاريخية المختلفة، يعكس التطورات التي أثرت في النشاط الاقتصادي، ممَّا ترتب على ذلك تحوُّلات اقتصادية واجتماعية، جعلت الرؤية إلى الدولة من أبرز القضايا التي كثرة حولها المجادلات المرتبطة بالعناصر الداعمة للنمو الاقتصادي، وهذا كان ما يمكن أنْ يترتَّب عن **النمو** الاقتصادي من آثار اجتماعية وسياسية.

إنَّ عزوف القطاع الخاص عن ارتياد الأنشطة الاقتصادية ذات المردود الاجتماعي، وعدم اهتمام المشروع الخاص بالآثار الخارجية السلبية للمشروعات، تعد من أهم العوامل التي أدَّت إلى تدخُّل الدولة في النشاط الاقتصادي، لاستكمال مجموعة من الأهداف، أهمها تحسين مستوى الكفاءة والأداء الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مع إعادة توزيع الدخل من خلال نصيب الفرد من الإنفاق العام.

وفي الدول المتقدمة يعد فشل قوي السوق في توجيه الموارد إلى الاستثمار الاجتماعي، أو نحو توفير السلع والخدمات العامة، وعجزها عن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وبهذا كان السبب الرئيسي وراء التوجُّه نحو التدخُّل من قبل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية الأولى (1929–1933) التي أثبتت للعالم أنَّ هناك قصوراً في الطلب الكلي عند المستويات المرتفعة من الناتج.

ومن هنا بدأ النظر إلى الدولة باعتبارها الأداة الرئيسية المؤهلة للقيام بدورها الحيوي والمهم في المساعدة على استكمال نواقص السوق، وتوفير الآلية البديلة والمناسبة لتلبية الطلب على السلع والخدمات العامة.

أمَّا في الدول النامية فهناك نواقص السوق وجمود الهياكل الإنتاجية لهذه الدول وتخلُّفها، وضعف القطاع الخاص فيها، فضلاً عن عدم اكتمال أسواقها، يضع هذه الدول أمام مجموعة من المشاكل التخطيطية والتنظيمية، مالا يمكن مواجهتها إلا على مستوى الدولة. (سليمان، 2007، ص122)

وفي الدول النفطية يكون دور الدولة أكثر أهمية بالمقارنة لدور الدول النامية الأخرى، وخصوصاً غير النفطية، حيث يعد انخفاض درجة التنوُّع الاقتصادي إلى مستويات متدنِّية، وفي نفس الوقت تعتمد هذه الدول على المورد الوحيد وهو النفط.

وفي الاقتصاد الليبي فدور الدولة مهم في عملية التنمية الاقتصادية، وبخاصة الاجتماعية، حيث لا يمثِّل دور الدولة في مثل هذه الظروف مجرد خيار سياسي يعكس تفضيلات المواطنين حول أدوار الدولة والقطاع الخاص فحسب، وإنَّما ضرورة اقتصادية، وفي مقدِّمتها تحقيق التوازن بين أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل.

الخصائص العامة للاقتصاد الليبي: يعد الاقتصاد الليبي اقتصاداً ريعياً، يتمتع بوفرة في رأس المال و مصدره النفط، وهو مصدر طبيعي وحيد قابل للنضوب، كما يتصف الاقتصاد الليبي بخصائص الثنائية الاقتصادية، إذ يمثِّل قطاع النفط نسبياً الإنتاجية المرتفعة والكثافة الرأسمالية والتكنولوجية، ومن جانب آخر هناك مساهمة متواضعة لقطاعي الزراعة والصناعة إلى مستويات منخفضة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. إذ يتسم الاقتصاد الليبي من حيث الإنتاج بخضوعه لسيطرة قطاع واحد هو قطاع النفط. فالنفط هو مصدر رأس المال اللازم لعمليات الإنتاج والتنمية، وهو أيضاً مصدر الحصول على النقد الأجنبي حيث تشكِّل الكميات المصدَّرة منه أكثر من 98% من إجمالي الصادرات للاقتصاد الليبي، وأنَّ هذا الاعتماد على النفط زاد من حساسية الاقتصاد الليبي للتقلُّبات والأزمات التي تحدث في العالم الخارجي. (الشريف، 1997، ص84).

وفي واقع الأمر هذه المعطيات فإنَّ من الصعوبة بمكان الاستناد إلى أي من النظريات والمناهج التقليدية الخاصة بالتنمية الاقتصادية، والتي تفترض أحد أمرين:

إمَّا أنَّ الاقتصاد متقدم، وأنَّ هناك معوِّقات لنموه، وهي الاختناقات والاختلالات الناجمة عن التقلُّبات والدورات التجارية.

أو أنَّ الاقتصاد غير متقدِّم يفتقر إلى رؤوس الأموال اللازمة لدفع عملية التنمية، ويعاني في نفس الوقت من فائض في الأيدي العاملة المنخفضة والماهرة، بسبب الوفرة النسبية في عدد السكان (الصباح،2008، ص38).

وبهذا لا يندرج الاقتصاد الليبي تحت أي من هذه التصنيفات، حيث يتسم الاقتصاد الليبي بخصائص ذاتية مغايرة، تنعكس على طبيعة وأهمية دور الدولة في عمليات التنمية الاقتصادية في المجتمع الليبي.

المطلب الأول- استعراض دور الدولة في توزيع نصيب الفرد من الإنفاق العام:

تتحدَّد القنوات الفعَّالة لانتقال النمو من قطاع النفط إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى في الدول النفطية من خلال الميزانية العامة في المقام الأول، فالروابط المالية تمثِّل عاملاً مهماً في اقتصاديات هذه الدول، حيث تمتلك الحكومات القطاع النفطي، باعتباره المصدر الأساسي لتوليد الدخل والناتج والإيرادات، كذلك فاعتماد النمو في القطاعات غير النفطية على السياسة المالية يبرز مشكلة أساسية تتمثَّل في أنَّه وبخلاف الروابط الأمامية والخلفية عبر المدخلات والمخرجات والتي تعمل من خلال قوى السوق، فالروابط المالية تعمل من خلال البيروقراطية، وتعتمد على إرادة وقدرة الدولة على استخدام هذه الروابط للبدء بعملية التنمية أولاً، وقيادتها بعد ذلك. (الغالي، المطيري،2002، ص198).

وفي الاقتصاد الليبي تلعب الميزانية العامة دور حلقة الوصل فيما بين قطاع الصادرات النفطية، وبين بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث تمثِّل الإيرادات النفطية أو مخصَّصات الخزانة العامة من هذه الإيرادات عنصراً مهماً من عناصر تمويل الإنفاق العام، الذي يسهم بالنصيب الأكبر في تمويل الاستثمارات اللازمة لدفع عملية التنمية الاقتصادية.(سليمان، سلوى،1993، ص24).

جدول رقم (3) تطور نصيب الفرد من الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 – 2012) (القيمة بالدينار وبأسعار الجارية)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو	نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي	نصيب الفرد من النفقات الرأسمالية	نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق العام	عدد السكان
1990	5،9284	8،16	455	175	630	739،3897،4
1991	5،10612	3،14	540	180	720	638،398،4
1992	0،10789	6،1	624	141	765	527،4.417
1993	5،11353	2،5	481	101	582	638،419،4
1994	5،9913	(6،12)	509	117	626	000،412،4
1995	10672.3	6،7	537	73	610	000،413،4
1996	3،327،12	5،15	653	150	803	000،422،4
1997	5،800،13	9،11	791	214	005،1	000،433،4
1998	6،610،12	(6،8)	713	133	846	000،439،4
1999	2،075،14	6،11	636	172	808	000،669،4
2000	2،620،17	1،25	670	327	997	000،746،4
2001	7،618،21	7،22	749	320	069،1	000،847،4
2002	5،330،30	3،40	859	755	614،1	000،937،4
2003	7،360،37	2،23	715	506	221،1	000،089،5
2004	4،105،48	8،28	812	702	514،1	000،188،5
2005	7،450،66	1،38	623،1	168،1	791،2	000،198،5
2006	9،729،80	5،21	741،1	370،2	111،4	152،298،5
2007	3،260،89	6،10	201،2	517،3	718،5	000،403،5
2008	4،728،116	4،18	198،2	970،5	168،8	000،491،5
2009	6،2883،86	(4،18)	864،1	622،4	486،6	000،580،5
2010	2،538،102	8،18	478،2	143،4	007،6	000،100،6
2011	9،684،49	(5،51)	835،2	059،3	894،5	000،224،6
2012	9،674،117	136	830،5	731،2	561،8	000،348،6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي الإحصائيات النقدية والمالية خلال الفترة 2000 – 2010، إدارة البحوث والإحصاء، أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي، جدول رقم 6 ص ص 5، 6.

المصدر: من إعداد الباحث فيما يخص نصيب الفرد من النفقات الرأسمالية، ونصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي مع الاستعانة بالتقارير المختلفة لمصرف ليبيا المركزي.

وتشير البيانات في الجدول رقم (3) إلى تزايد حدوث تحوُّلات في هيكل الإنفاق العام لمصلحة الإنفاق الاستهلاكي العام، وعلى حساب النفقات الرأسمالية التي تعد العمود الفقري للتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في الاقتصاد الليبي.

وقد شهدت الفترة (1990–2000) تزايد أهمية نسبة الإنفاق الاستهلاكي، فقد ارتفعت تباعاً من مستوى (455) ديناراً في عام 1990، إلى مستويات أعلي بلغت نحو (670) ديناراً في عام 2000 ، وهو الأمر الذي يعكس انخفاضاً في الأهمية النسبية للنفقات الرأسمالية ضمن مكوِّنات الإنفاق العام من ناحية، مثلما يعبِّر عن تراجع دور الدولة في التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من الزيادة في القيم المطلقة للإنفاق العام الاستهلاكي فقد انخفض نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام من791 ديناراً بعام 1997 إلى 670 ديناراً بعام2000، في حين ارتفع نصيب الفرد من النفقات الرأسمالية من214 ديناراً في عام 1997، إلى 327 ديناراً في عام 2000.

ومع أنَّ ذلك مؤشر على تراجع الدولة فيما تقدِّمه من خدمات، أو في تحمُّل مسئولياتها تجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (الحسابات القومية، أعداد مختلفة).

وفي هذا السياق يمكن تفسير ذلك وبخاصة سياسة الإنفاق، كانت تفضل وبشكل مستمر المحافظة على مستوى الإنفاق الاستهلاكي، بالشكل الذي يكون فيه أكثر استقراراً من النفقات الرأسمالية، وهذا حتى عام 2004، وذلك في سبيل المحافظة على نفس المستوى من الخدمات العامة لأفراد المجتمع.

أمَّا خلال الفترة ما بعد 2004 فقد تراجع الإنفاق الاستهلاكي بالقيم بمقارنة قيم النفقات الرأسمالية حتى نهاية فترة الدراسة. وأهم ما يميز هذه الفترة أنَّه على الرغم من تقلُّب النفقات الاستهلاكية بين الزيادة والانخفاض، فسياسة الإنفاق العام حاولت و إلى حد كبير المحافظة على مستوى ومعدَّل نمو مستقر لهذه النفقات، وذلك في إطار سياسات ترشيد الإنفاق؛ بغية المحافظة على تقديم نفس المستوى من الخدمات العامة التي تقدُّمها الدولة لأفراد المجتمع. (مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة (1990–2000). إلا أنَّ ما اقترن به من انخفاض وارتفاع في الإنفاق الاستهلاكي والرأسمالي، أفصح عن توجُّهات جديدة في السياسات في

الاقتصاد الليبي، تعكس وإلى درجة كبيرة في حجم المتاح من الإيرادات النفطية، حيث يشير ذلك إلى أنَّ عدم الاستقرار في الإيرادات النفطية يعد العنصر الأكثر أهمية في تفسير عدم الاستقرار في الإنفاق العام. (عبد السلام عطية، 2005، ص ص،125، 126).

ويمكن الإشارة إلى مجموعة من العوامل الرئيسية، والتي لعبت دوراً أساسياً في تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وازدياد تدخُّلها، لعل أبرزها الطفرة النفطية و التي تحقَّقت منذ منتصف التسعينيات، وما ترتب عليها من موارد مالية يسَّرت للدولة التوسُّع في حجم نفقاتها، ومن ثم التوسُّع في قاعدة القطاع العام.

النتائج:

توصَّلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، والتي يمكن سردها على النحو الآتي:

1- الاعتماد في التمويل على الإيرادات النفطية حصيلة التصدير من مادة النفط الخام، ممَّا يجعل الاقتصاد الليبي ومصادر تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية رهينة الطلب الخارجي، التي تتأثر بالتطورات فيما يخص التبادل التجاري الدولي.

2- أنَّ الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق الاستهلاكي والرأسمالي أدَّى إلى عدم الاهتمام بمصادر التمويل الأخرى، والتي تعتمد على مستوى النشاط الاقتصادي، ويمثِّل هذا الجانب الأكثر استقراراً في الإيرادات العامة.

3- هناك انعدام في التنسيق بين السياسات الاقتصادية، حيث كان الاهتمام منصباً على السياسة المالية، دون إعطاء الاهتمام الكافي للسياسات النقدية والتجارية، والتي من شأنها أنْ تمثِّل عنصراً داعماً للسياسة المالية في حال وجود قدر معيَّن من التنسيق بين السياسات.

4- وبمقارنة النسب للنفقات الاستهلاكية والرأسمالية، وفي إطار تحليل التطورات التي حدثت بين النفقات في الاقتصاد الليبي يتضح أنَّ حصة الإنفاق الاستهلاكي قد ازدادت، في حين الإنفاق الرأسمالي انخفض لفترة من الدراسة، ثم حدث العكس **ولعل في ذلك** ما يدل على وجود علاقة عكسية ما بين الإنفاق (الاستهلاكي، والرأسمالي).

5- لقد شهدت الفترة (1990-2000) تزايد أهمية نسبة الإنفاق الاستهلاكي، فقد ارتفعت تباعاً من مستوى (455) ديناراً في عام 1990، إلى مستويات أعلى بلغت نحو

(670) ديناراً في عام 2000 ، وهو الأمر الذي يعكس انخفاضاً في الأهمية النسبية للنفقات الرأسمالية ضمن مكوّنات الإنفاق العام من ناحية، مثلما يعبِّر عن تراجع دور الدولة في التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى.

6- أنَّ سياسة الإنفاق العام كانت تفضِّل وبشكل مستمر المحافظة على مستوى الإنفاق الاستهلاكي، بالشكل الذي يكون فيه أكثر استقراراً من النفقات الرأسمالية، هذا حتى عام 2004، وذلك في سبيل المحافظة على نفس المستوى من الخدمات العامة لأفراد المجتمع. **ولعل في ذلك ما يدل** على صحة الفرض الثاني بأنَّ هناك علاقة طردية ما بين الإنفاق العام وتطور نصيب الفرد.

التوصيات:

1-الإقلال من الاعتماد على الإيرادات النفطية من خلال مصادر تمويل إضافية؛ من أجل المحافظة على مستوى الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والرأسمالي.

2-الاهتمام مع إعطاء الأولوية للإنفاق الاستثماري العام عند تخصيص الموارد المتاحة.

3-التوجُّه إلى الاستثمارات بقدر أكبر ممَّا سبق، وهذا من أجل تحسين الإنفاق العام المخصَّص للبنيه التحتية، وتوفير البنية التشريعية والمؤسسية التي تسهم في منح القطاع الخاص دوراً أكبر في النشاط الاقتصادي.

4-توجيه الإنفاق الرأسمالي إلى المشروعات التي تسهم في زيادة رأس المال، والإفساح للقطاع الخاص في هذه الاستثمارات.

5-إعادة توجيه الاقتصاد الليبي لمصلحة القطاعات الإنتاجية، بحيث يتم توجيه الاستثمارات العامة للصناعات ذات الكثافة الرأسمالية، والتي يحقق فيها الاقتصاد ميزة نسبية، مثل صناعات البتروكيماويات وغيرها من صناعات للمشتقات النفطية.

6-ضرورة دراسة التطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي، خاصة في الأسواق النفطية، لعزل الآثار السلبية التي تترتَّب على التطورات الاقتصادية العالمية مثل تقلُّبات أسعار النفط والكميات المصدَّرة منه.

المراجع والهوامش:

(1) عبد الناصر عز الدين أبوخشيم، 2008، دور الدولة في التنمية المستدامة، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلَّد التاسع عشر، العدد الثاني، مركز البحوث للعلوم الاقتصادية، ص141).

(2) أحمد علي حوته، دراسة قياسية لدور الدولة في التنمية، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الثاني، 2008، ص146).

(3) الفارس، عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولي، بيروت، 1992، ص 64).

(4) عبد الله شامية، النمو السكاني وأثره على السوق في الاقتصاد الليبي، مجلَّة البحوث الاقتصادية ، المجلَّد السابع، العددان: الأول والثاني، 1999، ص39.

(5) سليمان،2007، دور الدولة في التنمية المستدامة، مجلَّة البحوث الاقتصادية، المجلَّد التاسع، العدد الأول، ص122).

(6) أحمد سعيد الشريف، مدخل استراتيجية لإنشاء وتطوير سوق المال في ليبيا، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الهيئة للبحث العلمي، المجلَّد الثامن، العددان: الأول والثاني، 1997، ص84).

(7) الصباح، 2008، دور الدولة في التنمية الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية، الكويت، العدد الثاني، ص38).

(8) الغالي خليفة، نايف المطيري،2002، الإنفاق الحكومي في نموذج متحرك للنمو التبعي مع تطبيق على دولة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلَّد التاسع، العدد الثالث، ص198).

(9) سليمان، سلوى علي،1993، السياسة الاقتصادية، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات الكويت، ص24).

(10) الحسابات القومية، أعداد مختلفة.

(11) مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة، مجلس التخطيط العام، الحسابات القومية (1990-2000).

(12) عبد السلام، علي عطية،2005، السياسات النقدية في ليبيا، مجلّة البحوث الاقتصادية، المجلد14، العدد الأول، ص ص، 125 ،126).